

Devaluation between reality and ambition

أد/ بن طلحة صليحة

أد/ معوشي بوعلام

المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة

الملخص:

يُعتبر سعر الصرف حلقة الربط في العلاقات الاقتصادية الدولية، باعتباره يُمثل أهم العناصر الرئيسية في توجيه المعاملات الخارجية للبلدان، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي بلد داخليًا وخارجيًا، كما أنّ استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يُمكن أن يتعرض لها أي اقتصاد.

بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف لاسيما سياسة التخفيض التي لا تزال محور النقاش والجدال بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيقها، مما دفعنا إلى تسليط الضوء على تلك الإشكالية التي تتمحور حول أثر تغير سعر الصرف (وبالتدقيق كتخفيض في قيمة العملة المحلية) على أهم المتغيرات الاقتصادية ومن ثمة على التوازن الاقتصادي الكلي، مُستعملين المنهج الوصفي والتحليلي الذي ينسجم مع مثل هذه المواضيع، مستعينين بمجموعة من الكتب والدراسات الأكاديمية والدوريات المتخصصة.

وتبرز أهمية تخفيض سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، حيث يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مُستوى من النمو الاقتصادي المقبول، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات، والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وعلى رأسها أنّ التخفيض في قيمة الدينار الجزائري كان عبارة عن حتمية أملت ظروف داخلية (اختلال خارجي، عملة مُقومة بأكثر من قيمتها)، وظروف خارجية خاصة بضغط المنظمات الدولية. فالتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بقدر ما كان الهدف منه، هو تصحيح سعر الصرف ذاته، ومن ثمة تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

The importance of reducing the exchange rate through its contribution to achieving the macroeconomic objectives, which is the internal and external economic balance, where the internal balance is the stability of domestic prices, in addition to achieving a level of economic growth acceptable, while the external balance is the balance of payments balance, which appears in various state trade exchanges.

This study concluded to series of results, foremost among which was that the devaluation of the Algerian dinar was an inevitable dictated by internal conditions (external imbalance, undervalued currency) and external conditions, especially the pressures of international organizations. The purpose is to affect the trade balance with both exports and imports insofar as the objective was to correct the exchange rate itself, thereby achieving the overall conversion potential of the dinar and the trend towards exchange rate liberalization

Abstract:

The exchange rate is the link in international economic relations, as it is the most important element in directing foreign transactions of countries. It reflects the economic situation of any country internally and externally. The exchange rate stability reflects the integrity of the economic fundamentals and the fiscal and monetary policies adopted and its ability to respond to external shocks which can be exposed to any economy.

In addition to the fact that the policy of the exchange rate, especially the policy of reduction, which is still the focus of discussion and debate between economists and decision makers of the implications of their application, which led us to highlight the problem that revolves around the impact of exchange rate change (and check as a devaluation of the local currency) on the economic variables and the macroeconomic balance, using descriptive and analytical approach that is consistent with such topics, using a series of books, academic studies and specialized periodicals.

مقدمة البحث:

وقُدِّرتْها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد.

إشكالية البحث: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من عمق الجدل الذي يتمحور حول جدوى تأثير تخفيض قيمة العملة على مؤشرات الاقتصاد الوطني وعلى التوازن الاقتصادي ككل، وقصد تحديد الموضوع محل الدراسة، طرحنا التساؤل الرئيسي الذي يعكس الإشكالية المراد البحث فيها، كما يلي: ما أثر تغير سعر الصرف (وبالتدقيق تخفيض في قيمة العملة) على أهم المتغيرات الاقتصادية، ومن ثمة على التوازن الاقتصادي الكلي؟

وقد استعنا من أجل الإجابة على هذه الإشكالية وتبسيط هذه الدراسة ببعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتخفيض سعر الصرف (قيمة العملة)؟
- ما أسباب وتداعيات اللجوء إلى تخفيض سعر الصرف (قيمة العملة)؟
- وما هي الأهداف التي يُمكن تحقيقها بتخفيض سعر الصرف (قيمة العملة)؟
- ما هي الشروط الواجب توافرها للقيام بتخفيض سعر الصرف (قيمة العملة) لتحقيق الأهداف المستطرة؟
- ما الآثار التي تترتب عن عملية تخفيض سعر الصرف (قيمة العملة) الايجابية والسلبية؟

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سعر الصرف، ومن ثمة التعرف على آلية تخفيض قيمة سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) كأحد أدوات السياسة النقدية، رغم أنّ هذه الأخيرة تعتبر في الأساس أنّ استقرار سعر صرف العملة من أولوياتها، وبالتالي تحديد العوامل المؤثرة في تخفيض قيمة العملة،

يُعد الوصول إلى سعر صرف حقيقي يقترب من السعر التوازني والابتعاد عن المغالاة فيه غاية جميع البلدان، إذ يُمكن لأيّ بلد أن يُغير سعر الصرف بين عملته وعملات البلدان الأخرى صُعودًا وهبوطًا، ولكن في الواقع العملي قلما تقوم البلدان برفع قيمة عملتها، بل غالبًا ما تلجأ إلى تخفيض قيمتها، كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية، وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات، إذ عانت الكثير من تلك البلدان لاسيما في فترة الكساد العالمي من عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي تسجيل نقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية لديها، فرأت أنّ علاج هذه المشكلة يكمن في تخفيض قيمة عملتها مقابل الذهب حتى تُخفف الضغط على ميزانها التجاري⁽¹⁾.

أهمية البحث: تنبع أهمية دراسة تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف) لكونه يُؤثر على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، لاسيما نظام الأسعار وعلى القوة الشرائية للأفراد وعلى حجم التجارة الخارجية ومن ثمة على المركز المالي لميزان المدفوعات، وعلى التوازن الاقتصادي للبلد (الخارجي والداخلي)، لذا كانت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تصب في هذا المنحى، أي تحقيق التوازن الخارجي عن طريق رفع التصدير والحد من الاستيراد.

كما أنّ سعر الصرف يُعد بمثابة المرآة التي تعكس الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة،

(1). محمد عبد العزيز عجمية: "الاقتصاد الدولي، دراسة نظرية وتطبيقية"، بدون ناشر، مصر، 2000، ص 83.

والشروط المناسبة لنجاحها، انطلاقاً من بعض الدراسات الحديثة التي تم الاطلاع عليها.

الدراسات السابقة: لإضفاء الطابع الجدي والموضوعي لدراستنا هذه، في ظل اطلاعنا على بعض الدراسات التي تندرج ضمن الدراسات التي تطرق إليها بعض الباحثين والمهتمين بهذا المجال والمنتمة للدراسات الأكاديمية التي تلمس هذا الموضوع من قريب أو من بعيد، منها:

- دراسة أويابة صالح الموسومة بعنوان: أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، الجزائر، 2010/2011، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير التغير في سعر الصرف على كل من التوازن الداخلي والخارجي، وتأثير سياسة سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كتأثيرها على موقف ميزان المدفوعات، وذلك باستخدام أدوات، أهمها: تغير سعر الصرف واحتياطات الصرف، وأسعار الفائدة، والرقابة على الصرف. .. وقد توصلت تلك الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: سياسة سعر الصرف تعتبر وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما توصل إلى أنّ هذه الأداة في الجزائر كانت في معظم فترة الدراسة تستتر وراء أسعار البترول.

- دراسة بلحشر عائشة الموسومة بعنوان: سعر الصرف الحقيقي التوازني - دراسة حالة الدينار الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2014.

- دراسة حنان لعروق الموسومة بعنوان: سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004/2005. حيث ركزت هذه الدراسة على الوقوف على مدى فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي المرغوب فيه في إطار ظروف اقتصادية مميزة للدول النامية.

وقد توصلت تلك الدراسة إلى أنّ فعالية سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الخارجي للدول النامية هي محدودة، وذلك راجع إلى وضعية ومميزات الدول التي لا تتوفر على شروط نجاحها وتعتبر الجزائر واحدة منها.

- دراسة درقال يمينة الموسومة بعنوان: دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011. حيث عالجت هذه الدراسة موضوع سعر الصرف الذي يعتبر العنصر المحوري في المالية الدولية وفي الاقتصاد ككل، من خلال التطرق إلى نظرية التعديل الزائد للاقتصادي "Dornbusch" 1976، وذلك من خلال نموذج يأخذ في الاعتبار سوق الأوراق المالية، سوق السلع، وسوق النقود، بهدف التعرف على الطريقة التي تتلاءم بها هذه الأسواق عبر الزمن.

وقد توصلت هذه الدراسة أنّ سعر الصرف في دول المغرب العربي يتحدد بناءً على المعلومات التاريخية في المدى القصير، وأنّ أهم مؤثر في سعر الصرف لكل من المغرب وتونس والجزائر يتمثل في الكتلة النقدية والأسعار.

- دراسة زهير عبد الحليم خضر الموسومة بعنوان: تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر. غزة، فلسطين، 2012. حيث تركزت هذه الدراسة على إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2010).
- وقد توصلت تلك الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الخام والتضخم والإيرادات والنفقات العامة، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات.
- دراسة عبد الجليل هجيرة الموسومة بعنوان: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2011. إذ تناولت هذه الدراسة مدى تأثير الميزان التجاري للجزائر بالتغيرات التي تحدث على مستوى سعر صرف الدولار وسعر صرف الأورو خاصة، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري، والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي، بينما الواردات فمُجمَلها مُقوِّمًا بالأورو، وفي ظل استعمال طريقة التكامل المترامن تم التأكد من عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري من جهة، وبين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة أخرى.
- دراسة ليلي بديوي خضير مطوق الموسومة بعنوان: تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة (1984-2006)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009. حيث عاجلت هذه الدراسة مناقشة مدى تأثير ذلك التحرير على تحركات سعر الصرف الحقيقي وقيمة عملتها، خصوصاً أن تلك الدول تخصص بإنتاج سلع غير قادرة على المنافسة الدولية (تشمل المواد الخام والمواد الأولية) في حين تتركز صادرات الدول المتقدمة والصناعية على إنتاج سلع مصنعة قادرة على النفاذ والاستحواذ على أسواق البلدان النامية بدون منافس.
- وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف الاسمي الفعال ينطبق ومنطق النظرية الاقتصادية بتحركه نحو الانخفاض بعد تحرير التجارة، مؤكدةً أهمية وفائدة التحرير بالنسبة للدول المدروسة، ولكن هذا التأثير لم يظهر واضحاً بسبب التضخم الذي عانت منه تلك الدول من خلال اختبار سلوك سعر الصرف الحقيقي الفعال، الأمر الذي يتطلب منها الاتجاه نحو معالجة التضخم للاستفادة من مزايا التحرير التجاري كاملة.
- منهج وأداة الدراسة:** بُغية الوصول إلى تصور واضح لهذه الدراسة، اعتمدنا فيها على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتوافق مع مثل هذه الدراسات لاستيعاب وتحليل الظاهرة قيد الدراسة.
- إجراءات الدراسة:** تتضمن هذه الدراسة مقدمة تتبعها خمسة نقاط (محاور) أساسية تشكل هيكل هذه الدراسة بالإضافة إلى خاتمة، على النحو التالي:

- انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الحقيقية الأجنبية...

بينما المقصود بتخفيض قيمة العملة (*dévaluation*)، هو كل انخفاض تقوم به الدولة عمدًا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، مما يترتب عليه خفض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالوحدات النقدية المحلية (العملة الوطنية)، ومعنى هذا ارتفاع سعر الدولار مقومًا بالدينار، أو بعبارة أخرى يعني انخفاض سعر الدينار مقومًا بالدولار، ويترتب على مثل هذا الانخفاض في مثالنا هذا خسارة للدينار الجزائري، فالذي يمتلك دينارات جزائرية ويُرِيدُ مُبادلتها بالدولارات، أو شراء سلع وخدمات تُدفع قيمتها بالدولارات.

ومن ثمة يصح الحديث عن تخفيض قيمة العملة (*Dévaluation*) حينما يكون سعر الصرف خاضعًا للإدارة المباشرة للدولة، التي تُحدد هذا السعر عبر قرار حكومي، أما عندما يكون سعر الصرف خاضعًا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ويحصل تراجع في قيمة هذه العملة، فهنا يكون الحديث بصدد انخفاض قيمة العملة (*Dépréciation*) .

إذن يُفَرِّق الاقتصاديون بين نوعين من انخفاض قيمة العملة، فالأول وهو مُتخذ عبر قرارات إدارية حكومية، بينما الثاني متعلق بحركة الأسواق، إذ يُعارض معظم الاقتصاديين النوع الأول، بينما هناك ترحيب بالنوع الثاني باعتبار أنه يعكس التغيرات الحقيقية في الأسواق، بمعنى أنّ التخفيض هو فعل إرادي من الدولة، أما الانخفاض فهو نتيجة تلقائية للتفاعل الحر بين العرض

مقدمة (تضمنت أهمية وإشكالية وأهداف الدراسة وبعض الدراسات السابقة، ومنهج وأدوات الدراسة).

- مفهوم تخفيض قيمة العملة.
- أسباب تخفيض قيمة العملة.
- أهداف تخفيض قيمة العملة.
- شروط تخفيض قيمة العملة.
- آثار تخفيض قيمة العملة.

خاتمة (تضمنت خلاصة الدراسة متبوعة بمجموعة من النتائج والاقتراحات).

وقبل الخوض في التركيز على هذا الجانب، فقد يتساءل البعض منا عن الفرق بين اصطلاح انخفاض قيمة العملة (*dépréciation*) وتخفيض قيمة العملة (*dévaluation*) في أيّ بلد، باعتبار أن كليهما في النهاية يسير في اتجاه واحد، وهو نقصان في قيمة تلك العملة رغم اختلاف السبب.

المقصود بانخفاض قيمة عملة (*dépréciation*) بلد ما بالنسبة لعملات بلدان أخرى في سوق الصرف الأجنبي، هو كل انخفاض يحدث في سعر صرف العملة، نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في هذا السوق، وهنا نجد من بين العوامل المؤدية لانخفاض سعر الصرف أنّها تنحصر، فيما يلي (1):

- زيادة الاستيراد (الواردات) وانخفاض التصدير (الصادرات)؛
- ارتفاع معدل التضخم المحلي بالمقارنة بالتضخم الأجنبي؛

(1). سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994، ص 222.

الميكلي التي تهدف إلى خفض كبير في الاختلالات الخارجية خاصة للبلدان النامية⁽²⁾.

لذلك تحرس مختلف الحكومات وسلطاتها النقدية على إدارة سعر الصرف بعناية شديدة، نظراً لارتباطه الوثيق والمباشر بضبط الأداء الاقتصادي والتحكم في مؤشراتته، كما أنه مُرتبط بهيئة وسيادة البلد. ومن ثمة فإنّ اللجوء المتكرر إلى تغيير قيمة العملة المحلية، ولاسيما تخفيضها، كسياسة اقتصادية لتصحيح أوضاع اقتصادية معينة، أو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية قد تكون مُحَيَّية للآمال إذا لم تكن متبوعة بإجراءات أخرى، من بينها: مكافحة الاقتصاد الموازي والتهريب وغسيل الأموال والفساد الاقتصادي، إضافة إلى خطوات حمائية بهدف ترشيد الواردات.

يستخدم تعبير تخفيض سعر الصرف للدلالة على ما تقوم به السلطات العامة (السلطات النقدية) من إحداث تغيير في سعر الصرف، أيّ في سعر صرف العملة الوطنية مُقومة بالذهب (عن طريق تغيير وزن الوحدة من العملة الوطنية من الذهب)، أو مُقومة بالعملات الأجنبية (عن طريق تغيير ما تُساويه تلك الوحدة من العملة الوطنية بالعملات الأجنبية)⁽³⁾.

(2). Samson Kwalingana, The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi, Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 4(8), May 2012, p 221.

(3). صبحي حسون الساعدي، آياد حماد عبد: أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011، ص 90.

والطلب في سوق الصرف الأجنبي دون تدخل مباشر من الدولة.

مفهوم تخفيض سعر الصرف (قيمة العملة): يُعد سعر صرف العملة (قيمة العملة) من أهم أدوات السياسة النقدية وأشدّها حساسية، فالإقتصاد المنتج هو إقتصاد قوي يفرض عملته في السوق من خلال رجحان ميزان مدفوعاته، وبالتالي تتوقف مدى فعالية سياسة أسعار الصرف على طبيعة البنية الاقتصادية للبلدان، حيث أصبحت النجاعة الاقتصادية في أيّ بلد تُقاس بمؤشرات من بينها قيمة العملة مقابل العملات الأخرى، نتيجة زيادة الطلب عليها، حيث يستخدم تخفيض سعر الصرف في أغراض كثيرة، أهمها إعادة التوازن في الاختلافات الحادثة في الميزان التجاري على وجه الخصوص، وفي ميزان المدفوعات بشكل عام، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره لانعكاسات متباعدة على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلد.

إنّ تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعاً عندما يُواجه البلد اختلال في الميزان التجاري، عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية⁽¹⁾، ومن المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحويل الإنفاق من قبل المستهلكين، مما يؤدي إلى تحسن في الإقتصاد، ولقد ارتبطت إلى حد كبير تلك السياسة مع برامج التكيف

(1). Fernando Daniel Sedano : Trade ajustements to exchange rates in régional conomic intégration: rgentina and brazil , A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University, December 16, 2005,p7.

وقد تلجأ بعض البلدان لقرار تخفيض قيمة عملتها بهدف تحفيز الإنتاج الوطني، من أجل الرفع من نسبة النمو الاقتصادي، والحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة المواكبة لزيادة الإنتاج.

فعندما يجري تقويم عملة محلية بأكثر من قيمتها، يصبح الإنتاج المحلي باهظ التكلفة، مما يجعل من الصعب على المصدرين المنافسة دوليًا، فتتراجع الصادرات، وترتفع الواردات، والعكس بالعكس. فقد يؤدي وجود سعر صرف مغالى فيه (أعلى من قيمته الحقيقية) إلى حدوث عدم توازن في الاقتصاد الكلي، مع ضعف الأداء الاقتصادي، ويتمثل ذلك في ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار النسبية للصادرات، مما يؤدي لتقليل القدرة التنافسية للدولة، وبالتالي تدهور الموقف الخارجي، واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وهذا كله يؤثر سلبًا على وضع ميزان المدفوعات.

حيث يرى كثير من الاقتصاديين أنّ التغيرات في سعر الصرف تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع الأجنبية "الواردات" بالنسبة للسلع المحلية، وهذا ما يؤدي لعزوف المستهلكين المحليين عن شراء السلع الأجنبية، مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات، فيؤدي إلى تحسين العجز في الميزان التجاري، ولكن يمكن أن يصاحب انخفاض سعر صرف العملة المحلية آثارًا انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع

كما ظهرت عدة مفاهيم أخرى للتخفيض بعد منتصف القرن الماضي، ومن بين هذه المفاهيم، ما يلي (1):

- التخفيض هو تقليص المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد.
- التخفيض هو تقليل المحتوى الذهبي للعملة الوطنية.
- التخفيض هو كمية أقل من العملة الأجنبية أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الوطنية، أو كمية أعلى من العملة الوطنية أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الأجنبية.

إنّ تخفيض قيمة العملة، هو في الواقع خفض سعر الصرف الرسمي لتلك العملة مقابل عملة دولية مرجعية (كالدولار الأميركي أو الأورو الأوربي...)، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.

حيث تلجأ البلدان إلى قرار تخفيض قيمة عملاتها الوطنية بشكل أساسي، من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية، التي تعرف عجزًا هامًا وبنويًا، أو على الأقل للتخفيف من حجم هذا العجز. فهذا التخفيض يؤدي إلى جعل أسعار السلع المستوردة أعلى بالنسبة للمقيمين، مما يفترض أنه سيحد من شراء السلع القادمة من الخارج، ويشجع الإقبال على المنتجات الوطنية، وبالمقابل، تصبح أسعار السلع المنتجة محليًا أرخص بالنسبة للأجانب، مما يفترض أنه سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ومن ثمة يرفع من حجم الصادرات.

(1). نفس المرجع، ص 90-91.

أسعار الواردات، وهذا ما يحدث في العديد من البلدان النامية⁽¹⁾.

علما بأنّ معظم واردات البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة هي عبارة عن مواد استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك من المواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي ولا يوجد بديل محلي لها، لذا فارتفاع أسعار تلك الواردات يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للمواطن المحلي، ويجعل البلاد تتأثر بالتضخم المستورد نتيجة لارتفاع أسعار تلك الواردات.

وبالرغم من ذلك فقد طبقت الجزائر جُملة من الإصلاحات والتعديلات على نظام سعر صرفها من أجل تقريب قيمة الدينار (*Dinars*) من قيمته الحقيقية، تجسدت في سلسلة من التخفيضات التي شرعت السلطات النقدية في تطبيقها بدءًا من سنة 1987، إذ مر سعر الصرف في الجزائر (سعر صرف الدينار الجزائري الذي أنشئ في أبريل 1964 تعويضًا للفرنك الفرنسي) بأربعة (4) مراحل بارزة، والتي يُمكن اختصارها، فيما يلي⁽²⁾:

المرحلة الأولى. مرحلة تثبيت سعر الصرف (1964-1974)، بعد الاستقلال (سنة 1962) مباشرة، أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة للتحويل، ومع وجود الاقتصاد الوطني آنذاك هشًا، إضافة إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، تم اللجوء في سنة 1963 إلى مراقبة سعر

الصرف عن طريق قوانين صارمة، لاسيما فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة، وكل العمليات التحويلية مع مختلف البلدان، ومن ثمة لم يصبح الدينار الجزائري قابلاً للتحويل، ولم يكن هناك سوقًا داخليًا للصرف يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار.

وقد بدأت مرحلة تثبيت سعر الصرف منذ إنشاء الدينار الجزائري في (1964/03/01)، حيث حددت معدل صرفها وفقًا لنظام الصرف المسير بـ 0.18 غ من الذهب النقي ($1DA = 0.18gd'Or$)، إذ تركت الجزائر منطقة الفرنك الفرنسي، التي تميزت بعدم وجود سوقًا مُوازيةً للعملة، وكانت قيمة الدينار الجزائري تُعادل الفرنك الفرنسي: ($1DA = 1FF$)، أي 180 ملغ من الذهب الخالص،

واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، بعد تعرضه لأحداث 1968 التي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاضًا، وتزامنت تلك الفترة مع انطلاق المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي تطلب استقرار صرف الدينار، مما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال الفترة ما بين أوت 1969 إلى غاية ديسمبر 1973، حيث أصبح: ($1DA = 1.25FF, ou : 1FF = 0.8DA$)

المرحلة الثانية، ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات (1974-1994): والمثلة في فترة بداية السبعينيات، بعد انهيار نظام بريتون وودز، وبعد انخفاض الفرنك الفرنسي (1969)، مما أدى إلى انخفاض مُستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف

(1). زاهر عبد الحليم خضر: تأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 18.

(2). مزار منصف، إشكالية سعر الصرف في الجزائر: التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، العدد 05، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص 50-51.

كل شيء مُحْتَكراً من قبل الدولة، فأصبحت الواردات خاضعة لما يُسمى بالترخيص الإجمالي للاستيراد (AGI: *Autorisation globale d'importation*)، أو إجازات الاستيراد (*Licence d'importation*).

وقد اتبعت الجزائر نظام الرقابة على الصرف الذي كان مُطبّقاً في البلدان النامية، من خلال وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطات النقدية، وعادة ما تُشدد تلك الإجراءات في البلدان ذات العملة الضعيفة. والذي يتميز باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاديات الناشئة من المنافسة الأجنبية، واعتمدت في ذلك على عدّة أدوات، أهمها: الحرّية، نظام الحصص، الاحتكار، وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان، إذ لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات، مُتكونة من 14 عملة أجنبية لأهم شركائهم التجاريين، بغية المحافظة على استقراره، واستقلاله عن أيّة عملة من العملات القوية، واستمر ذلك الوضع لفترة زمنية طويلة أي إلى غاية 1994.

وتزامنت تلك الفترة مع تخفيضين لقيمة الدولار الأمريكي، بإعلان الحكومة الأمريكية في 15/08/1975 عن جملة من الإجراءات الاستثنائية لإنقاذ الدولار، تمثلت في إلغاء قابليته للاستبدال بالذهب للجهات الرسمية الأجنبية، وفرضت ضريبة جمركية إضافية على الواردات بـ 10%، حيث طالبت البلدان الأوروبية بتخفيض قيمة الدولار، وإلغاء تلك الضريبة في مؤتمر ص ن د المنعقد خلال تلك السنة، وبعد مُفاوضات طويلة ومعقدة داخل مجموعة البلدان الصناعية العشر (G10)^(#) تم التوصل في نهاية 1971

المشاريع الاستثمارية التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وبعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي.

ونظراً لاعتبارات سياسية، خرجت الجزائر نهائياً من منطقة الفرنك الفرنسي، وتم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات، تتكون من 14 عملة⁽¹⁾، مع مُعاملات ترجيح مُرتبطة بالواردات أثناء تعويم أسعار الصرف، وأحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني⁽²⁾. أين تم تبني نظام التسعير الإداري، إذ شرع في تأشير (*Indexation*) سعر الصرف من طرف صندوق النقد الدولي، والذي اقترح تخفيض قيمة الدينار ومساواته بقيمته في السوق الموازية التي بدأت تُروج للأسباب التالية:

- ♦ الرقابة المشددة للحصول على العملات الأجنبية؛
- ♦ ثدرة الكثير من السلع لاسيما الاستهلاكية والكهرومنزلية في السوق الوطنية، حيث أصبح

(1). سلة العملات الأربعة عشر (14)، هي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري، والبسيطاس الإسباني، الكورون السويدي، الدولار الكندي، الشيلينغ النمساوي، الفلورين الهولندي، الكورون الدنماركي، الكورون النرويجي.
(#). البلدان العشر الصناعية (G10)، وهي: أمريكا، كندا، اليابان، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، والسويد، والتي تُعرف بـ نادي باريس.

(3). مروان عطون: الأسواق المالية والنقدية "البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 109.

إلى اتفاق شامل (اتفاقية سميثسونيان *Smithsonian*)، والذي تضمن، ما يلي⁽¹⁾:

- أ. تخفيض قيمة الدولار الأمريكي بحوالي 8%؛
- ب. رفع قيمة بعض العملات الأخرى التي مست 96 عملة بلد من أصل 118 بلد عضو في ص ن د؛
- ج. رفع السعر الرسمي للذهب من \$35 إلى \$38 للأوقية الواحدة؛
- د. توسيع هامش التقلبات في أسعار صرف العملات من 2% إلى 4.5%؛
- هـ. إلغاء الضريبة الجمركية الإضافية على الواردات (التي جاءت إثر خطاب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون).

وفي بداية 1973 قامت بتخفيض ثانٍ لقيمة الدولار 10%، والذي يُعتبر بمثابة إعلان عن فقدان الدولار لمكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي الدولي، كما يُعتبر تخلي كل من البلدان الأوروبية واليابان عن التزامها بالتدخل في أسواق النقد لدعم الدولار، وكذلك السماح بتقييم عملاته، بمثابة انتهاء العمل بنظام بريتون وودز، بينما خلال الفترة (1975-1977) عرفت أسعار صرف العملات استقرارًا نسبيًا إلا أنه لم يدم طويلًا، إذ تعرض الدولار لسلسلة من الأزمات أدت إلى انخفاض قيمته، كما ترتب عن ذلك ارتفاع سعر الذهب من \$143 إلى \$242 للأوقية، وتمثلت أسباب تدني قيمة الدولار، فيما يلي⁽²⁾:

- تزايد فوائض الميزان التجاري الياباني؛

- ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- خروج رؤوس الأموال الأمريكية طويلة الأجل باتجاه البلدان الأخرى...

إن هذا التخفيض المتعمد من قبل السلطات النقدية الأمريكية في قيمة الدولار يهدف من الناحية الاقتصادية إلى تشجيع صادرات الولايات المتحدة إلى العالم الخارجي -نتيجة انخفاض أسعار منتجاتها مقومة بالدولار- والحد من وارداتها وامتصاص الآثار الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وغيره من الواردات. فانخفاض سعر الدولار يجعل القيمة الحقيقية لبرميل النفط تنخفض بمقدار انخفاض عملة الدولار، على الرغم من بقاء سعر النفط على حاله من الناحية الاسمية⁽³⁾، وهي بهذا التخفيض في قيمة الدولار تكون قد عملت على امتصاص الآثار المترتبة على زيادة أسعار وارداتها بما فيها الواردات النفطية.

المرحلة الثالثة، والممثلة في بداية الثمانينيات، حيث ارتفعت قيمة الدينار الجزائري لتصبح تُعادل مرتين قيمة الفرنك الفرنسي ($1 \text{ DA} = 2 \text{ FF}$)، وتزامن ذلك مع ارتفاع سعر النفط؛ ويعني هذا ارتفاع سعر الدينار مُقوّمًا بالفرنك، أو يعني انخفاض سعر الفرنك مُقوّمًا بالدينار، ويترب على مثل هذا الارتفاع في مثالنا هذا فائدة للدينار، الذي يمتلك دينارات جزائرية ويُريد مُبادلتها بالفرنكات، أو شراء سلع وخدمات تدفع قيمتها بالفرنكات.

(3). شوقي دنيا: تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 607.

(3). علي عبد محمد سعيد الراوي: الموارد المالية النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980، ص 61.

(2). نفس المرجع، ص 126.

حيث تفادى المسؤولون في البداية التحدث عن عملية تخفيض قيمة الدينار، واستعملوا بدلها عبارة الانزلاق التدريجي للدينار، الذي استمر من 1987/12/31 إلى غاية 1990/12/31، بنحو 103%، ثم التصحيح الرسمي لقيمة الدينار المجسد في قرار التخفيض الأول بنسبة 22% في 1991/09/30 بعد التفاوض مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1990 ضمن برنامج إعادة هيكلة وتصحيح الاقتصاد الوطني، وقرار التخفيض الثاني بنسبة 40.17% في 1994/09/30 في إطار الاتفاق الثالث مع ص ن د عام 1994.

وفي جانفي 2003 قام بنك الجزائر (البنك المركزي) بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تراوحت بين 2% - 5%، وهذا الإجراء كان الهدف منه الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، كما قام في ديسمبر 2008 بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية، كالدولار، إذ أصبح سعر الصرف في حدود: $[1\$ = 73.DA]$ ، وكان الهدف من هذا الإجراء هو حماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية العالمية.

يشار إلى أنّ صندوق النقد الدولي قد طالب في أكثر من مرة الحكومة الجزائرية بمراجعة سعر صرف العملة الوطنية لصالح المزيد من المرونة، للحد من الفارق الكبير بين سعر العملة الرسمي والسعر في السوق الموازية، والذي وصل في وقت ما إلى أزيد من 70%، حيث يعتقد خبراء المالية أنّ السعر الحقيقي للدينار الجزائري قريب من سعر تداوله في السوق الموازية.

ملاحظة: لقد ظهرت فكرة تخفيض قيمة العملات لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تخلت معظم البلدان عن قاعدة الذهب، إلا أنّها تطورت بعد الحرب

بينما في بداية الثمانينيات شهد سعر صرف الدولار تحسّناً ملحوظاً اتجاه العملات الأخرى، كالجنيه الإسترليني، والمارك الألماني، والفرك الفرنسي، والفرك السويسري، ويعود هذا الارتفاع لسببين، وهما:

- ارتفاع معدلات التضخم والتي عُولجت برفع أسعار الفائدة؛
- عمليات دعم العملات.

المرحلة الرابعة، والممثلة في النصف الثاني من الثمانينيات (بداية 1986)، في هذه الفترة شرعت الجزائر في تخفيض قيمة الدينار الجزائري، والتي تزامنت مع انخفاض سعر النفط، وانخفاض احتياطي السيولة الأجنبية في الجزائر، وزيادة حجم المديونية وخدماتها، ومن ثمّة حدوث انخفاض الاستيراد من الخارج، إذ انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من:

$$[1 \$ USA = 4 DA, \text{ ou : } 1 DA = (1/4) \$ USA]$$

سنة 1986 إلى:

$$[1 \$ USA = 18 DA, \text{ ou : } 1 DA = (1/18) \$ USA]$$

سنة 1991، وبعدها اتفقت السلطات النقدية الجزائرية مع صندوق النقد الدولي (FMI) على عقد من نوع ستاندي باي (Standby) في أوت 1991، والذي كان يرمي إلى:

- إنشاء سوق حرة للعملات، ومن ثمّة الشروع في التخلي التدريجي عن الرقابة عن الصرف؛
- تخفيض قيمة الدينار ليصل في ديسمبر 1991 إلى:

$$[1\$ = 26.DA, \text{ ou : } 1.DA = (1/26)\$ = 0.0385\$]$$

الاقتصادية الأساسية رغم تباين الأسباب والأهداف والنتائج المحققة.

أسباب تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف): لتخفيض

سعر الصرف أسباب متنوعة، يأتي في مقدمتها علاج اختلال ميزان المدفوعات، وتفسى ذلك أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى، الأمر الذي يجعل السلع المحلية أرخص بالمقارنة بالسلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وتشجيع جلبها من الخارج، وقد يهدف التخفيض أيضاً إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، فينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية، وعادة ما يتم تخفيض أسعار الصرف بهدف تخفيض سعر استيراد السلع الوسيطة، التي تُعتبر مُدخلات أساسية في عملية التنمية، أو لتأمين الغذاء بسعر منخفض للطبقة العاملة في المدن، ولا ريب أن هذا التخفيض في سعر العملة يُلقي بعبئه على تلك الفئات المحدودة الدخل، ويتعارض مع ما تُعلن عنه خطط البلدان، من رفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة، ومحدودي الدخل، الأمر الذي يجعل ذلك الهدف صعب المنال.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بواورها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري، والسبب يعود إلى تزاوج أزميتين ذات منشأ خارجي، وهما:

- التدهور والانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات، التي تُعتبر المصدر الأساسي للعملات الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛

العالمية الثانية، ولاسيما مع النجاح الكبير لسعر الصرف الثابت. مع العلم أن تخفيض قيمة العملة هو بمثابة زيادة في سعر الصرف، وهذا يعني رفع سعر العملة المخفضة بالنسبة للعملات الأجنبية، وعادة ما يُطبق التخفيض عندما يكون الميزان التجاري في حالة اختلال. فإذا كان: $(1\$ = 75.DA)$ ، وإذا تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 10%، فإنّ سعر صرف الدينار يصبح مُساوياً لـ: $(1\$ = 75 + 75(10\%) = 82.5 DA)$. وبالتالي، فإنّ تخفيض قيمة العملة هو بمثابة زيادة سعر الصرف.

إنّ سياسة تخفيض قيمة العملة هي سياسة قديمة، فقد طُبقت تلك السياسة إبان العهد الإقطاعي، إلا أنّها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية إلا على يد الاقتصادية جوانا روبنسون في أوائل العقد الثالث من القرن الماضي، إذ أشارت بأنّ التخفيض في قيمة العملة قد يُحسن مُعدل التبادل، وقد يؤدي كذلك إلى تدهوره.

فانخفاض سعر صرف عملة ما، كالدينار الجزائري (DA) بالنسبة لعملة أخرى، كالดอลลาร์ الأمريكي (USA.\$)، سوف يقود بالضرورة إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأخرى، وهي: الدولار الأمريكي (USA.\$) بالنسبة للعملة الأولى، وهي: الدينار الجزائري (DA)، والعكس صحيح... ومعنى هذا أنّ تخفيض قيمة العملة هو تخفيض سعر صرفها، وبالتالي تخفيض قوتها الشرائية بالخارج.

لذلك أصبح يُعد موضوع تخفيض قيمة العملة من الأمور التي تُحظى بأهمية بالغة على صعيد مختلف البلدان، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، لما لذلك من إيجابيات وسلبيات، فيما يخض مختلف المتغيرات

أهداف تخفيض قيمة العملة: يمكن تقسيم أهداف تخفيض قيمة العملة حسب الفترات الزمنية التالية⁽¹⁾:

- في المدى القصير: علاج أو تقليص العجز في الميزان التجاري؛
- في المدى المتوسط: تحسين أو رفع القدرة التنافسية للسلع الوطنية؛
- في المدى الطويل: تحقيق أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي التي تستخدم لمواجهة الصدمات المالية في المستقبل

وبشكل عام، تصب تلك الأهداف في الأخير في هدف رئيسي واحد، والمتمثل في كون أنّ هدف التخفيض هو تعديل ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق:

- تحسين الميزان التجاري أو تقليص عجزه.
- تحسين ميزان رؤوس الأموال.

شروط تخفيض قيمة العملة: أثبتت التجربة البشرية لاسيما في البلدان النامية والنظرية الاقتصادية على حد سواء، أنّ العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والحد من عجز الميزان التجاري وتخفيض الاقتصاد الوطني ليست علاقة آلية، وإنما علاقة مشروطة بعوامل ومحددات عديدة، حيث تستخدم سياسة التخفيض في نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أنّ نجاحها يتوقف على توفر مجموعة من الشروط، منها⁽²⁾:

- تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات لاقتناء مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي، الذي ظل تابعاً في هذا المجال للسوق العالمية.

مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، ويتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال من اقتصاد مخطط ومسير، إلى اقتصاد السوق الحر الذي تُوجهه آليات العرض والطلب، كما أخذ الجانب النقدي والمالي من تلك الإصلاحات مكانة مُعتبرة، ومن هذا المنطلق، تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة.

حيث تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30 وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، وهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي (1.\$ = 22.5DA)، وبعدها تم تسجيل خلال الفترة 1991-1994 استمرار التخفيض بمتوسط 4% سنوياً، مما جعل قيمة الدينار الجزائري في السوق الرسمية تصل إلى: (1.\$ = 24.DA). وقد تميزت هذه السياسة بمحاولة تعديل سعر الصرف للتخلص من القيمة الزائدة للدينار، ومن ثمة التقرب من قيمته التوازنية، تعديل سعر الصرف بدأ بـ: التخفيض الزاحف غير المعلن عنه، ثم بعدها تخفيض رسمي.

(1). Dominique plihon : Les taux de changes ; édition la découverte ; paris, France, 2001, P92.

(2). راتول محمد: "تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى المنظومة المصرفية

- تحقق شرط "مارشال-ليرنر" (Marshall-lermer)، والذي ينص على أنَّ الصيغة التي تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري هي أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح، أي: $e_X + e_M > 1$ ، بحيث: e_X تمثل مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، و e_m تمثل مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف.

وبشكل عام، تُستخدم سياسة تخفيض قيمة العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، فالعملة التي يجري خفض قيمتها -أي العملة الأضعف- تشتري كمية من الواردات أقل من ذي قبل، إلا أنَّ ذلك يجب أن يخضع لجملة شروط، منها⁽¹⁾:

- وجود طلب أجنبي على السلع والخدمات الوطنية، أي أن يتسم الطلب العالمي على منتجات البلد بقدر كبير من المرونة؛
- وجود طاقة إنتاجية محلية عالية تستجيب لمواجهة الطلب الأجنبي، أي أن يتسم العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة؛
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض في قيمة العملة حتى لا ينعكس هذا الارتفاع على تكلفة المنتجات المحلية؛
- عدم قيام البلدان المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛

- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعاً أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2000، وهذا راجع إلى السياسة التي اتبعتها الجزائر آنذاك، حيث قامت الجزائر منذ 1990 بتخفيض قيمة عملتها (تخفيض الدينار) بنسبة 40%، وتوالت تلك التخفيضات خلال الفترة 1990-1994، بناءً على مواصفات صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي، علماً بأنَّ ارتفاع قيمة عملة ما تعني قدرة تلك العملة على شراء عدد أكبر من وحدات العملات الأجنبية الأخرى، بينما تنخفض قيمة تلك العملة عندما تصبح قادرة على شراء عدد وحدات أقل من العملات الأجنبية الأخرى. إن هذا التخفيض المتوالي الذي اتخذته الجزائر يرجع لعدة أسباب، من بينها⁽²⁾:

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، ومنه يتم تصحيح المستوى العام للأسعار؛
- المساعدة على المحافظة على رفع القدرة التنافسية لمنتجات السلع المحلية، وتوسيع أسواق

(2). بوعشة مبارك: "السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"،

مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الاقتصادية - جامعة منتوري - سنطية، العدد 12، الجزائر، 1999، ص 83-84.

الجزائرية والتحول الاقتصادي، الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ديسمبر 2004، ص 339.

(1). ويكيبيديا الموسوعة الحرة: http://ar.wikipedia.org/wiki/Consulté_le_15/02/2015

الصادرات، وبالتالي إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي... إلخ.

إن سعر الصرف مُهم في الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية، وفي توجيه الاستثمار في أصول تلك الأسواق، وفي تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. وبالتالي يُعد الوصول إلى سعر صرف حقيقي يقترب من السعر التوازني، والابتعاد عن المغالاة فيه غاية جميع بلدان العالم، وتعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية من بين المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن مدى متانة اقتصاد البلد، سواء كان بلدا متقدما أم متخلفا، إذ يُعتبر هدف الوصول إلى معدل صرف توازني من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، التي يُمكن إجمالها بـ (E5)، والتي تتمثل في:

- الكفاءة الاقتصادية *Efficiency*، وتعني مدى الفعالية التي يستخدم بها البلد موارده وإمكاناته الاقتصادية في الفترة الزمنية المحددة، وتعد صورة من صور الأمثلية، وتحقق تلك الكفاءة من خلال كفاءته في تخصيص الموارد، ثم ضمان استخدامه التام لتلك الموارد، وضمان تحقيق الكفاءة في استخدامها، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، ومن ثمّة الحصول على أكبر كمية من إنتاج السلع والخدمات وبأقل تكلفة مُمكنة، وبالتالي فهو معيار يُشير إلى مدى فعالية النظام الاقتصادي في استخدام الموارد الاقتصادية، وعادة ما يُميز الاقتصاديون بين نوعين من الكفاءة الاقتصادية، وهما:

★ الكفاءة الفنية: وتعني إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة؛ أي تعني كفاءة استثمار الموارد من حيث استخدامها من الناحية الفنية والبيئية ودرجة اقتراب تلك

الاستخدامات إلى المستويات المثالية علمياً وصولاً إلى المستوى الأمثل في مجال استثمار الموارد وتحقيق أهداف وغايات مرغوبة.

★ الكفاءة التوزيعية: وتعني إنتاج السلع والخدمات بالكميات التي يُريدها المجتمع.

- التوازن الاقتصادي (الداخلي، الخارجي) *Equilibrium*؛

- العدالة في توزيع الدخل *Equity*، وتعني توزيع الدخل أو الناتج الوطني بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة، فالعدالة، والإبداع، والموضوعية الاقتصادية هي وجوه ثلاثة للتنمية ومحاورها العامة؛ والتي يُمكن أن تتحقق من خلال الآلية التي يعمل بموجبها ذلك البلد، وبما يضمن قيامه بنشاطاته، وبالصيغ التي تؤدي إلى تلك النشاطات، بالشكل الذي يتحقق من خلاله الحد من التفاوت في توزيع الدخل، والثروات ورؤوس الأموال، ومن ثمّة الحد من التفاوت في توزيع السلع والخدمات، وبما يُحقق عدالة أكبر، والتي يُمكن قياسها بمعايير إنسانية واجتماعية وقيمية، تتضمن مدى تحقق العدالة في مستويات العيش، ونوعية الحياة، ودرجة الرفاهية، وبدون حصول تفاوت في ذلك؛

- الاستقرار الاقتصادي *Economic stability*، والذي يتضمن تحقيق الاستقرار الداخلي، أي استقرار المستوى العام للأسعار، والذي يُحقق التوازن، بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد، والذي يرتبط به استقرار قيمة العملة المحلية من الداخل، أي قوتها الشرائية التي يُمثلها مقدار السلع التي تشتريها وحدة النقد، وكذلك الاستقرار الخارجي، والذي يتمثل باستقرار قيمة العملة المحلية في التعامل مع الخارج، أي سعر صرفها، والذي

يُحصل بالتوازن بين الصادرات والواردات، نتيجة لمعاملاته الاقتصادية مع العالم؛

- التّمو أو التنمية الاقتصادية *Economic development or growth*، ويعني زيادة كمية السلع والخدمات التي يُمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمن، والتي تعتمد بدوره على طبيعة التنمية وإستراتيجياتها وأهدافها ووسائلها...

وما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ عملية تغيير سعر العملة تُعتبر إحدى أدوات السياسة النقدية، التي تلجأ إليه البلدان لتصحيح عجوزات موازين مدفوعاتها، إذ أنّه حينما يلجأ بلد ما إلى سياسة تخفيض عملته، بهدف جعل سلعه التصديرية مُقومة بعملته المحلية -رخيصة بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى-، مما يُولد طلباً على تلك السلع في الخارج، نظراً لانخفاض أسعارها، فيُصحح العجز بميزانها التجاري، ومن ثمة ميزان مدفوعاتها⁽¹⁾، في حين أنّ الآثار المترتبة على تلك السياسة -سياسة خفض العملة- على المودعين والمستثمرين الأجانب، حيث تؤدي إلى تناقص قيمة أموالهم المودعة بالعملة المخفض سعرها تجاه العملات الأخرى التي بقيت أسعارها ثابتة، أو ارتفعت تجاه العملة التي خفض سعرها⁽²⁾.

وفي هذا الإطار، قررت الجزائر الشروع في التحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991، والذي تزامن مع اتخاذ قرار تخفيض الدينار في 1991/12/30 بنسبة 22%، وفقاً لاتفاق مع صندوق القُد الدولي (FMI)، وهذا بعد إدراج قسيمة القرض المستندي القابل

للتحويل خلال مدة ثلاث(3) سنوات، على أن يتبع بالتحويل الكلي للدينار في سنة 1993، كما شهدت سنة 1994 تسارعاً كبيراً في مجال تحرير الأسعار، حيث وصلت نسبة التحرير إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، وتزامن هذا مع تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40.17%، لتصحيح الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الجزائري.

خلال الفترة 1991 - 1994 كان المعدل السنوي المتوسط لتدهور قيمة الدينار هي حوالي 4%، ليحمل السعر الرسمي للدينار قيمة 24 دينار للدولار، لكن هذا الاستقرار النسبي لم يعكس القوى الحقيقية للاقتصاد، إذ ارتفع التضخم بالنسبة للشركاء التجاريين، ويرجع ذلك إلى تطبيق البلد للسياسات المالية التوسعية نسبياً خلال هذه الفترة.

- تلاشي ضبط الميزانية والذي أدى إلى العجز (عجز بـ 8.7 % بالنسبة للنتائج الداخلي الخام عام 1993).

- تغير M_2 كان بنسبة 23.9% في سنة 1992 وبنسبة 21.2% في سنة 1993، مما نتج عنه زيادة حقيقية للدينار بـ 50% ما بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، وهذا ما ترتب عنه فارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في حدود 4 % في بداية 1994⁽³⁾.

وبعد التخفيض الرسمي الأول، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض ثاني في 1994 بـ 40,17%

(1). علي عبد محمد سعيد الراوي: مرجع سبق ذكره، ص 60.

(2). نفس المرجع، ونفس الصفحة.

(3). جامعة الدول العربية: وجهات أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، ص 33.

(3). مقراني عبد العزيز: محاولة محاكاة أثر تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، -2008
2007، ص 61.

★ خفض قيمة العملة بنسبة 40.17% في 10/04/1994 لتصحيح الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الجزائري؛

★ الاعتماد على نظام التعويم الموجه (المدار) لنظام سعر الصرف في سنة 1996، والذي مازال مُطبّقاً إلى الآن؛

★ إدخال نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995، والذي انطلق نشاطه رسميًا في 02/01/1996؛

آثار تخفيض قيمة العملة: تُشير تجارب العديد من البلدان التي لجأت إلى تخفيض عملاتها المحلية لاسيما في ظل غياب الشروط السالفة الذكر إلى أن تلك العملية في الغالب تؤدي إلى بعض الانعكاسات السلبية التالية⁽²⁾:

- ارتفاع الأسعار في داخل البلد، وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، ومن ثمة تدهور الثقة في قيمة العملة المحلية؛
- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- تزايد مدفوعات خدمات الديون الخارجية، مما ينعكس سلبًا على رصيد ميزان المدفوعات؛
- لجوء الأفراد المقيمين إلى ادّخار عملات أجنبية بدلا من العملات المحلية وميولهم إلى الاستهلاك؛
- انخفاض معدل الادّخار الوطني، مما ينعكس سلبًا على إمكانية تمويل المشاريع التنموية.

، حيث أصبح معدل صرف الدينار الجزائري يوم 10 أبريل 1994 في حدود 36 دينار لكل دولار أمريكي (1\$ = 24.DA) 4 ، هذا التخفيض يمثل أحد المعالم الرئيسية لبرنامج الاستقرار على المستوى الكلي (برنامج التعديل الهيكلي) في ماي 1994 المدرج من صندوق النقد الدولي، وكان هذا منطلقاً ل : تحويل الدينار، والتحرير الجزئي للتجارة، ونمط الصرف⁽¹⁾.

وفي نفس السنة، وبالتدقيق في (1994/10/01) بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير *Fixing sessions* بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية، وكان هذا تمهيداً لسوق الصرف ما بين البنوك الذي تم الإعلان عنه في (1995/12/23)، لكن نشاطه انطلق رسميًا في (1996/01/02)، كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف *position de change* تُودع كودائع لدى بنك الجزائر، كما تم السماح بالقيام بإنشاء مكاتب صرافة للصرف الأجنبي (التي لم تتجسد إلى يومنا هذا)، كبداية للإعلان عن سعر الصرف المرن.

كما فقد الدينار الجزائري عامي 2014 و 2015 نحو 11% من قيمته، كما خسر 25% منذ عام 2013، وذلك عبر آلية تخفيض سعر الصرف التي اتبعتها البنك المركزي في إطار سياسته النقدية، وليس عبر آلية انخفاض سعر الصرف التي تفرزها أسواق النقد.

ولتخفيف أثر سعر الصرف تمت الإجراءات التالية:

(2). بن ختو يوسف: العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 31-32.

(1). نفس المرجع، ص 62.

المواد الغذائية خاصة بالنسبة للبلدان التي تستورد نسبة كبيرة من مكونات إنتاجها.

ولا شك أن تخفيض سعر العملة الوطنية إن لم يكن من خلال دراسة متأنية تأخذ في الاعتبار كافة الضوابط الاقتصادية التي تحدد نجاح هذا التوجه، فإن النتيجة لن تكون إيجابية، فقد لا يؤدي إلى زيادة الصادرات لاسيما إذا كان البلد الذي يقوم بتخفيض قيمة عملته يعتمد في صناعته على استيراد مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة والاستثمارية ووسائل النقل، الأمر الذي سيرفع من تكلفة المنتجات ومن ثمة فقدانه ميزاته النسبية في الأسواق الخارجية،

في هذا الصدد، فقد نتج عن تلك الإجراءات خفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بحوالي 30% نتيجة لخفض سعر الصرف الاسمي مع إتباع سياسات متشددة مُلَمَّة من قبل الهيئات المالية الدولية، بغية تحقيق قدرة تنافسية مع الخارج من شأنها أن تنوع الاقتصاد بدرجة أكبر في اتجاه الأنشطة التجارية خارج المحروقات، وكذا التأثير على الأسعار المحلية. ولا ريب أنَّ هذا الانخفاض يؤدي إلى تآكل وتناقص القيمة الحقيقية للأموال الجزائرية المودعة بالدولار، علما بأنَّ البلد لا يملك مبادرة إصلاح وضع الدولار.

هكذا، فعندما تزداد مشتريات الجزائريين من الواردات، تزداد الدينارات المرسلة إلى الخارج أو المبدلة بعملات أجنبية لدفع ثمن السلع المستوردة، وعندما يزداد عرض الدينار أمام الأجانب تميل قيمة الدينار إلى الانخفاض مقابل العملات الأخرى، وفي مثل تلك الظروف فإنَّ سعر صرف الدينار سينخفض، أما إذا ازدادت قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى، فإننا نقول بأنَّ سعر صرفه قد ارتفع. وفي هذا السياق، فقد هبطت قيمة

وهناك العديد من الآراء التي تناولت هذه القضية، حيث كان البعض منهم مُؤيِّداً لها، والبعض الآخر معارضاً لها. فالمؤيدون يرون أنَّ هناك دواع كثيرة عادة ما تُعجل بتحرير تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهي:

- نمو المعاملات غير المشروعة يُساعد بل ويُدعم من ممارسات البعض تهريب أموالهم إلى الخارج؛
- تناقص حصيلة البلد من العملات الأجنبية، نظراً لقيام الحائزين عليها بإبقائها في الخارج، واستخدامها وقت الضرورة في أعمال المضاربة.
- زيادة الطلب على العملات الأجنبية لأغراض المضاربة، يجعل المضاربون يقدمون على الشراء بأسعار تزيد عن الأسعار المعلنة للعملات الأجنبية، أملاً في طرحها بعامش ربح أكبر، مما أفقد ذاك الطلب مدخرات البعض وتوظيفها في عمليات المضاربة.
- عدم تحديد سعر واقعي للعملة الوطنية، يؤدي إلى خفض الميزات النسبية لها مع ارتفاع تكلفة التمويل.
- وجود تفاوت بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، يخلق حالة من عدم الثقة، وأدى إلى هروب رؤوس الأموال، وازدياد ظاهرة الدولة، مما أدى إلى وجود مناخ غير سليم قد يؤدي بالنظام النقدي بأكمله.

أما المعارضون لها فيرون أنَّ تخفيض قيمة العملة الوطنية لبلد ما سيؤدي إلى زيادة التزاماتها الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، ومن ثمة ارتفاع تكلفة المبيعات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية، مما يعرض الاقتصاد إلى المزيد من الركود هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة معيشة المواطنين وزيادة أسعار

العملات الأجنبية بوجه عام في التسعينيات من القرن العشرين بقدر كبير مقابل الدولار الأمريكي، وإذا نظرنا إلى هذا الوضع من الزاوية الأخرى، نجد أن قيمة الدولار قد ارتفعت بقدر كبير مقابل العملات الأجنبية.

إن خفض سعر العملة الوطنية لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات بشكل تلقائي كما يقول المؤيدون لذلك، لأن الذي يتحكم في حجم الصادرات والواردات في اقتصاد بلد ما، ليس سعر العملة وحده فقط، بل مدى جودة ما ينتجه البلد وما يصدره⁽¹⁾.

خطر آخر يتعلق بارتفاع الأسعار داخل الأسواق المحلية نتيجة لخفض سعر العملة، فيزيد من تكلفة إنتاج السلع في المصانع والمؤسسات، لأن مستلزمات الإنتاج تأتي من الخارج عن طريق الاستيراد، وهذا ما يعني أن ما وفرته بيدك الثمينة من عملات يتبخر من يدك اليسرى في الاستيراد، ولن يجني الاقتصاد الوطني إلا المزيد من التدهور⁽²⁾.

كما أن هناك خطر ثالث، وهو الادعاء بأن خفض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، وهو ما لا يتحقق بالضرورة، لأن كفاءة عملية التصدير تعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي داخل البلد، ولنتصور مثلاً أن العالم كله أقبل على منتجاتك ويريد شراءها، فهل جهازك الإنتاجي يلبي ما يطلبه هؤلاء؟ بمعنى هل يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تُساير انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؟ فماذا ستصدر؟⁽³⁾.

بالإضافة إلى ذلك، هناك إنعاس سلبي لتأثير خفض العملة الوطنية على القطاع العام، حيث تجعله أكثر صعوبة تتمثل في عدم إمكانية شرائه لمستلزمات الإنتاج أو تقليصها، بسبب ارتفاع قيمة الدولار بالنسبة للعملة المحلية، مما يضطر للتوقف عن الإنتاج أو تقليصه.

وفي هذا السياق، يوضح البروفسور هارولد فيشر أستاذ المالية العامة في جامعة أكسفورد أنّ القرارات المتواصلة بخفض قيمة عملة من العملات قد تكون أكثر ضرراً من الإبقاء على قيمتها مُرتفعة دون تغيير، ويراعى عند تغيير سعر الصرف العوامل المؤثرة في القيمة الحقيقية للعملة، كالتغير في الصادرات والواردات، التغير في معدل التضخم، التغير في معدل الفائدة، حركة رؤوس الأموال الدولية من قروض واستثمارات...

ورغم ذلك فإنّ تخفيض سعر الصرف يُمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات والتحويلات، مما يُحسن من وضع الحساب الجاري، وبالتالي يتحسن وضع ميزان المدفوعات في البلد. إذ يُمكن أن يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تحسين أو الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للبلد في مجال التجارة الخارجية، ومن ثمة الحد من العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، الذي يُمكن الوصول به إلى مستويات يُمكن تحملها على المدى المتوسط دون التضحية بالنمو الاقتصادي.

هكذا فقد كانت أول عملية تخفيض رسمي لقيمة الدينار الجزائري في ديسمبر 1990 بنسبة 20%، إذ أخذ موضوع تدهور الدينار الجزائري حيزاً كبيراً في الإعلام الاقتصادي بعد ما كان يتسم بالسرية التامة، ولم يكن مُجسداً إلا عبر قنوات البنك المركزي، ثم تلتها عملية أخرى في أبريل 1994 بنسبة 40%، ليصبح:

(1). محمد حماد: التعويم ضرب لقدرات المواطن الفقير، جريدة

العرب، السنة 39، العدد 10599، الثلاثاء 11/04/2017، ص 12.

(2). نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3). نفس المرجع، نفس الصفحة.

الواحدة من النقود الوطنية، وأنّ نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق أهدافها يستلزم توفر شرطين، وهما:

- الشرط الأول: أن يكون الطلب المحلي على الواردات الأجنبية والطلب الأجنبي على الصادرات مرنين، بعبارة أخرى مدى المرونة السعرية للصادرات والواردات، بمعنى مدى تجاوب الطلب على الصادرات والواردات مع تغير الأسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة.
- الشرط الثاني: أن يتميز الجهاز الإنتاجي الوطني بالمرونة الكافية، مدى قدرة الآلة الإنتاجية الوطنية والنسيج المقاولاتي المحلي (تكنولوجيا ومالياً وبشرياً) على تصنيع بجودة مُماثلة أو مَعقولة وأَسعار منافسة للسلع المستوردة من الخارج، ومن ثمة مدى إمكانية إحلال المنتجات الوطنية مكانها.

ويلجأ البلد إلى تخفيض عملته لتحقيق أهداف معينة، منها: إعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث أنّ تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، مما يؤدي إلى تقليص العجز، أو تلاشيه وفق شروط معينة، وتحقيق سياسة توسعية في الداخل، بزيادة التشغيل والإنتاج في الأنشطة المرتبطة بالتصدير، بالإضافة إلى المحافظة على دخول بعض المصدرين بهدف استمرار الإنفاق النقدي الداخلي باعتباره أحد أهم العوامل الأساسية لتجنب الآثار الانكماشية نتيجة انخفاض أرباح المصدرين بالعملة الوطنية.

إنّ البلد حينما يلجأ إلى سياسة تخفيض عملته، فإنّه يهدف من وراء ذلك إلى جعل سلعه التصديرية مقومة بعملته المحلية -رخصة بالنسبة للعمالات الأجنبية

(1\$ USA = 36 DA)، لأنّ الدينار الجزائري كان يتسم حسب خبراء اقتصاديون بقيمة مُضخمة (*valeur surévalue*)، وبالتالي إعادة الاعتبار للدينار الجزائري، علماً بأنّ عملية اللجوء إلى تخفيض الدينار الجزائري كان لها عدة أسباب، منها:

- ★ محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي بسعر الصرف الموازي، تمهيداً لجعله قابلاً للتحويل؛
- ★ تشجيع الصادرات الجزائرية، وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية؛
- ★ تحرير الأسعار المحلية لمعظم السلع المدعومة، والتي لا تعكس السعر الواقعي (التوازي)؛
- ★ محاولة تقليص العجز المالي الذي تُعاني منه المؤسسات العمومية على الخصوص؛
- ★ تطبيق شروط صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدات المالية كعقد من نوع Standby.

وقد ظل الدينار الجزائري يعرف تدهورات وانزلاقات وتخفيضات رسمية مُعلنة وغير مُعلنة، الأمر الذي ساعد على انتشار ظاهرة السوق السوداء (السوق الموازية)، ويُرجع المختصون سبب ذلك إلى السياسة النقدية، التي لم تكن في الواقع سوى حلقة مفرغة، التي انتهجها البلد منذ الاستقلال⁽¹⁾.

وبشكل عام، يُقصد بتخفيض قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف أن يُقرر البلد تخفيض عدد الوحدات من النقود الأجنبية المعادل لوحدة واحدة من النقود الوطنية، أو تخفيض وزن الذهب الذي يُمثل قيمة الوحدة

(1). Mourad Ben Achenhou : Inflation, dévaluation, marginalisation, dar chrifa, Alger, 1991, P143.

أخرى، بسبب العلاقة بين التخفيض والدخول الحقيقية، فعملية تخفيض قيمة العملة تعني انخفاض القوة الشرائية لتلك العملة؛

2- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل شروط التبادل الدولي في غير صالح البلد، إذا لم يكن هذا التخفيض متزامناً مع انخفاض حقيقي في نفقات الإنتاج، فتخفيض قيمة العملة يزيد من قدرة البلد على التصدير والعكس صحيح، ورغم ذلك فإن تخفيض قيمة العملة يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد في جذب الاستثمار؛

3- زيادة صادرات البلد، ومن ثمة زيادة عوائده من العملات الأجنبية تكون مرهونة بصورة أساسية بمدى مرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية، ومدى تنوع السلع الموجهة للتصدير؛

4- قد تلجأ البلدان الأخرى إلى إتباع نفس السياسة، مما يؤدي إلى تقليص المعاملات الدولية، ولذلك يجب حساب إيجابيات وسلبيات هذه السياسة قبل اتخاذ القرار؛

5- تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية، مما يسهم في زيادة الصادرات، ومن ثمة زيادة عوائدها من العملات الأجنبية، إلا أن التخفيض قد يؤدي إلى نتائج عكسية إذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة غير مرن، وفي ظل ارتفاع أسعارها يترتب عنه زيادة في الأجور (تضخم مستورد)، مما ينعكس على زيادة أسعار الصادرات.

كما يجب الإشارة هنا إلى أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على مدى اعتماد البلد الذي خفض قيمة عملته على الواردات،

الأخرى- مما يؤدي طلباً على تلك السلع في الخارج، نظراً لانخفاض أسعارها، مما يُصحح العجز بميزانه التجاري، ومن ثمة ميزان مدفوعاته⁽¹⁾، في حين أن الآثار المترتبة على تلك السياسة -سياسة خفض العملة- على المودعين والمستثمرين الأجانب تؤدي إلى تناقص قيمة أموالهم المودعة بالعملة المخفض سعرها تجاه العملات الأخرى التي بقيت أسعارها ثابتة، أو ارتفعت تجاه العملة التي خفض سعرها⁽²⁾.

إن سياسة تخفيض سعر العملة تُعد أداة لتشجيع الصادرات أفضل من القيام بدعم الصادرات لسببين⁽³⁾:

- أ.** الدعم يُميز بين السلع، ويتطلب موارد تمويلية، وبالتالي يؤثر على الموازنة الحكومية للدولة؛
- ب.** استعمال إعانات للصادرات يُمكن أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات حمائية من جانب البلدان المستوردة وبالتالي إمكانية الإخفاق في تطوير قطاع التصدير.

ويكون لانخفاض قيمة العملة آثاراً اقتصادية، تتمثل فيما يلي:

1- يؤدي تخفيض قيمة العملة (*dévaluation*) إلى تحسن الميزان التجاري، أي تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، ولكن تخفيض قيمة العملة قد يُشعل التضخم فيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لتعويض الرصيد النقدي مما يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة، ورغم ذلك فإنها تؤدي إلى تحقيق مكاسب مادية لطبقات اجتماعية على حساب طبقات

(1). علي عبد محمد سعيد الراوي: مرجع سبق ذكره، ص 60.

(2). جامعة الدول العربية: مرجع سبق ذكره، ص 33.

(3). حسان خضر: برامج تقييم التجارة الخارجية وإصلاحها، المعهد

العربي للتخطيط بالكويت، على الموقع : www.arab.apio

فكلما كان اعتماداه على الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض، وكذلك طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للتصدير أو هي منتجات استهلاكية، فإذا كانت منتجات استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولا ريب أنّ هذا التخفيض في سعر العملة يُلقى بعينه على الفئات محدودة الدخل، ويتعارض مع ما تعلن عنه خطط تلك البلدان، من رفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة، ومحدودي الدخل، الأمر الذي يجعل ذلك الهدف صعب المنال، بل قد يتحول إلى مجرد أوهام، بسبب سياسات التقشف التي يفرضها الصندوق، التي قد تُعرض البلد للكثير من الاضطرابات.

ومن بين الآثار السلبية أيضاً لسياسة التخفيض على الاقتصاد الوطن، يمكن ذكر ما يلي (1):

- إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة يدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار، مما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات المستقبلية؛
- إن التخفيض التدريجي للدينار لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له، إذ أنه لا يمكن معرفة متى وعند أيّ مستوى سيتوقف هذا التخفيض؛

(1). صحراوي سعيد: محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر -، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 143.

- كما ينتج عن هذا الأسلوب خسائر في الصرف لدى المؤسسات الخاصة والعامة، وهذا في ظل عدم وجود نظام لتغطية خطر الصرف؛
- وأيضاً ينتج عن التخفيضات المتتالية للدينار استفحال ظاهرة التضخم، وهذا ما حدث بالفعل أين وصل معدل التضخم في الجزائر ما يفوق 30% في منتصف التسعينيات من القرن الماضي؛
- وقد يؤدي إلى توجه الأفراد نحو الاستثمارات غير المنتجة، مثل: العقارات، والذهب، والصرف الأجنبي،... الخ.

وبالتالي، فإنّ سياسة التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري التي اتبعتها الجزائر لم تكن لها نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني، لاسيما فيما يخص الصادرات، كون الاقتصاد الجزائري اقتصاداً هشاً يعتمد في صادراته بالدرجة الأولى على المحروقات (اقتصاد غير متنوع، ولا تصدر خارج المحروقات إلا نسبة ضئيلة جداً).

وهكذا، فإنّ تخفيض قيمة العملة ليس مطلوباً في كل الأحوال، فالدولة هي السلطة الوحيدة المسؤولة عن ذلك، إذا ما توافرت شروط نجاحه، فالإسراع في تنفيذ التخفيض بدون دراسة متأنية وموضوعية، دون الأخذ في الحسبان تبعات ذلك التخفيض، فانه سيكون كارثياً. كما أنّ الاستمرار في التخفيض قد يؤدي بسهولة إلى ظهور حالة حادة من التضخم، أو ربما حدوث تضخم جامح، وهذا يُمثل أكبر المخاطر التي تنجم عن إتباع هذا النظام.

وعلة ذلك أنّ ارتفاع أسعار المدخلات في عملية الإنتاج ينعكس بشكل آلي على أسعار المنتجات

النهائية التي ترتفع بدورها، مما ينعكس سلباً على الطلب من خلال انكماشه. وهذا يفضي إلى تراجع الإنتاج ومن ثمة المبيعات، مما يدخل الاقتصاد في دورة انكماش. وهذا ما تُفنده تجربة بعض البلدان النامية، كالمكسيك والأرجنتين على سبيل المثال، إذ كان تخفيض قيمة العملة بهذين البلدين مُصاحباً في أغلب الأحيان بتصاعد التضخم وتراجع الإنتاج.

وبالرغم من ذلك فقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجاً من قبل البلدان النامية، التي يُعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها، لاسيما مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها عدد من الاقتصاديين مُشخصين أثر تلك السياسة على الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة. إذ تبقى آثار تخفيض قيمة العملة عملياً وعلى العموم رهينة بطبيعة كل اقتصاد على حدة، وتخصصاته الإنتاجية، ومستوى انفتاحه واندماجه في التجارة الدولية، وتركيبه تجارته الخارجية...

نتائج الدراسة: لقد كرس العديد من اقتصاديات البلدان بعد أزمات العملات في العقد التاسع من القرن الماضي قدراً كبيراً من الجهود للدراسات النظرية والتجريبية على نُظم أسعار الصرف في البلدان النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، حيث توصلنا من خلال هذه المقالة إلى جُملة من النتائج التي يُمكن إيجازها، فيما يلي:

- توصلت هذه الدراسة إلى القوا بأنّ الدينار الجزائري كان مُقيماً بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة الممتدة قبل أزمة البترول 1986، وأيضاً بعد فترة أزمة البترول الأخيرة (2014) في ظل الرقابة المفروضة عليه آنذاك، كما كان لانخفاض أسعار

البترول أثراً سلبياً على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالسلطات النقدية الجزائرية القيام بتخفيض قيمة الدينار (سعر الصرف)، حيث توالى التخفيضات سواء بشكل علني أو بشكل غير علني، وعلى الرغم من هذا التخفيض في قيمة العملة المحلية، إلا أنّه لازالت هناك فروقات سعرية واضحة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء.

- تنخفض قيمة العملات لعدة أسباب اقتصادية ومالية، كما تنخفض بسبب رغبة الدولة نفسها في تقليص قيمة عملتها المحلية، في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية مهمة، أو لجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في أسواق الأوراق المالية.

- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مُسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، لرفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي، ومن ثمة تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

- تخفيض الدينار الجزائري لا يعكس حقيقة تدهوره، كون أنّ التخفيض ذو خلفيات سياسية مرتبطة بسياسة التعديل الهيكلي التي يطالب بها صندوق النقد الدولي (FMI)، بينما التدهور يُعبر عن القيمة الحقيقية للدينار المرتبط بقوى سوق الصرف الأجنبي.

- كما بينت الدراسة أنّ الهدف الأساسي من وراء تخفيض قيمة العملة الوطنية، هو تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء بعض القيود المفروضة على الواردات، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.

- إن تخفيض قيمة أية عملة محلية يُعتبر شرطاً أساسياً على البلدان التي ترغب بالاستمرار في الحصول على الدعم المالي من قبل صندوق النقد الدولي.
- إن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية رغم أنّها قد شكلت المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي (FMI)، إلا أنّها لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي، لأنّ هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، حيث أثبتت نتائج العديد من الدراسات الاقتصادية أنّ فائض الميزان التجاري الذي تم تسجيله خلال العقود الماضية كان سببه ارتفاع أسعار البترول، وليس تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
- التخفيض في قيمة العملة لا يُعتبر وسيلة آية لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل متداخلة، فالأثر المرجو من عملية التخفيض لم يتحقق على مستوى الصادرات، لأنّ التخفيض يُهدد الطريق لمثل هذا التحسن، ومن ثمّة فالأثر النهائي له يتوقف على السياسة الاقتصادية بعد التخفيض.
- إن الشروط التي تستوجبها عملية تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل رفع الصادرات وتقييد الواردات، غير مُتوفرة في معظم البلدان المتخلفة، من بينها الجزائر، وذلك راجع إلى صلابة أو على الأقل ضعف مرونة جهازها الإنتاجي، الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض العملة، في وقتٍ وجيزٍ، كما أنّ الجزء الأعظم من الواردات لا يمكن الاستغناء عنه، حتى ولو ارتفعت أسعارها بدلالة العملة المحلية، والسبب في ذلك
- راجع إلى كونها سلعة غذائية ضرورية وسلعة وسيطة وإنتاجية تستدعي ضرورة استخدامها في عمليات الإنتاج.
- عملية تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى تآكل الأرصدة النقدية لكل من الأفراد والمؤسسات، كما أنّ تدهور الدينار الجزائري (انخفاض القوة الشرائية) يعود إلى حقيقة أنّ القيمة النقدية له مُحددة على أساس منظومة الربيع البترولي والمنجمي، وليس على أساس العمل المنتج والابتكار.
- التخفيض في قيمة الدينار الجزائري كان عبارة عن حتمية أملت ظروف داخلية (اختلال خارجي، عملة مُقومة بأكثر من قيمتها)، وظروف خارجية خاصة بضغط المنظمات الدولية. فالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بقدر ما كان الهدف منه هو تصحيح سعر الصرف ذاته، ومن ثمّة تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.
- معظم الأفراد الجزائريين لاسيما ذوي الدخل المحدود مُتخوفون من تحمل تداعيات هذا التخفيض، لأنّ 70% من احتياجاتهم من السلع مُستوردة، كما أنّ الحكومة تُنفق نحو 28% من دخلها الإجمالي الخام على تمويل النفقات الاجتماعية ودعم مُختلف المواد الاستهلاكية.
- رغم المخاوف التي تنتاب الكثير من الأفراد مع تراجع قيمة العملة المحلية لبلدهم، فإنّ الحكومات لا تشعر بنفس القلق إلا في حالات الهبوط القوي والمفاجئ لعملتها (كالتراجع القياسي للروبل الروسي سنة 2014).

- ♦ وبشكل عام يمكن القول أنّ سياسة تخفيض قيمة الدينار لها أثر إيجابي على الواردات من خلال تقليصها، أما أثرها على الصادرات فقد كان ضعيفاً ويكاد لا يظهر نظراً لتركز الصادرات على المحروقات، التي تتحدد أسعارها في السوق الدولية وبالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي).
- وعليه فإنّ تخفيض قيمة الدينار ليس هو الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة الارتفاع المستمر للطلب على العملات الأجنبية، والناتج عن حركة الاستيراد النشطة والمتزايدة والمتنوعة التي يعرفها الاقتصاد الوطني، بل على العكس من ذلك، فإنّه سيرفع كل من معدلات التضخم ومستويات الأسعار، مما يتسبب في تدهور القدرة الشرائية.
- ♦ ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للبلد من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من فاتورة الواردات، مما يُعزز من قيمة الدينار الجزائري، وإعادة التوازن للميزان التجاري الجزائري.
- ♦ العمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة، مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

قائمة المصادر والمراجع:

- أويابة صالح: أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، الجزائر، 2010/2011.
- بلحشر عائشة: سعر الصرف الحقيقي التوازي—دراسة حالة الدينار الجزائري—، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2014.
- بن ختو يوسف: العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية—حالة الجزائر—، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015؛
- بوعشة مبارك: السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الاقتصادية—جامعة منتوري— قسنطينة، العدد 12، الجزائر، 1999؛
- جامعة الدول العربية: وجهات أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989؛
- ♦ ضرورة القيام بتشخيص الدراسات المسبقة لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تشخيصاً علمياً وعملياً للوقوف على شروط نجاحها، ومدى توافرها في الاقتصاد الوطني بكل موضوعية وشفافية من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها.
- ♦ بما أنّ حوالي 70 ٪ من صادرات الجزائر هي من المحروقات مُعظمها مُوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوربية، ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي تُوصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافياً وسلعياً، وعدم الاعتماد بشكل مُطلق على المحروقات والمواد الأولية الخام.

- حسان خضر: برامج تقييم التجارة الخارجية وإصلاحها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، على الموقع : www.arab.apio
- حنان لعروق: سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004/2005.
- درقال يمينة: دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
- راتول محمد: تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ديسمبر 2004 ؛
- زاهر عبد الحليم خضر: تأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012؛
- زهير عبد الحليم خضر: تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.
- سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994؛
- صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد: أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011؛
- صحراوي سعيد: محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر -، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في
- العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009/2010؛
- عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2012.
- عطون مروان: الأسواق المالية والنقدية "البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993؛
- علي عبد محمد سعيد الراوي: الموارد المالية النفطية العربية وإمكانات الاستثمار في الوطن العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980؛
- ليلي بديوي خضير مطوق: تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة (1984-2006)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009.
- محمد عبد العزيز عجمية: "الاقتصاد الدولي، دراسة نظرية وتطبيقية"، بدون ناشر، مصر، 2000 ؛
- مزار منصف، إشكالية سعر الصرف في الجزائر: التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، العدد 05، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995؛
- مقراني عبد العزيز: محاولة محاكاة أثر تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007-2008؛
- هزاع مفلح: التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب، سورية، 2007 ؛
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة: http://ar.wikipedia.org/wiki/Consult%C3%A9_le_15/02/2015
- Dominique plihon : Les taux de changes ; édition la découverte ; paris, France, 2001 ;
- Fernando Daniel Sedano : Trade ajustements to exchange rates in

régional conomic intégration:
rgentina and brazil , A Dissertation
Submitted to the Graduate Faculty of
Auburn University, December 16,
2005 ;

*Mourad Ben Achenhou : Inflation, -
dévaluation, marginalisation, dar
chrifa, Alger, 1991 ;*

Samson Kwalingana, The short-run -
and long-run trade balance response
to exchange rate changes in Malawi,
Journal of Development and
Agricultural Economics Vol. 4(8),
May 2012.